اللأمن الغذائي
الخلفيـات والأبعـاد

خير الدين شمامة
جامعة الحاج لخضر باتنة
(كلية الحقوق والعلوم السياسية)

Résumé

En temps de paix, comme en temps de guerre, le droit à l'alimentation est reconnu à tout être humain. D'autre part, ce que la terre produit suffit à nourrir le double de la population mondiale actuelle.

Cependant, l'insécurité alimentaire continue d'être une des tristes réalités du monde d'aujourd'hui.

Qu'elles sont, alors, les causes de ce fléau ?

Qu'en est – il de la solidarité internationale ? la société internationale peut – elle continuer à négliger l'insécurité alimentaire de la majorité des peuples , sans que sa sécurité ne soit menacée ?

C'est à toutes ces questions, que la présente communication essaye de répondre.

ملخص:

إن الحق في الغذاء معترف بـه لكل إنسان فـي حالتي السلم والحرب. ومع أن الأرض تنتج ما يكفي لتغذية ضعف العدد الحالي من سكان العالم، فان

اللأمن الغذائي لا يزال إحدى الحقائق المرة لعالم اليوم. فما هي إذا أسباب هذه الكارثة؟ ماذا عن التضامن الدولي؟ ما مدى قدرة المجتمع الدولي على الاستمرار في تجاهل الأمن الغذائي لغالبية الشعوب، دون أن يعرض أمنه للتهديد؟

تلكم هي إذا، الأسئلة التي تحاول المداخلة التالية الإجابة عنها.

مقـدمــة:

يعتبر اللأمن الغذائي من أكبر تناقضات عالمنا المعاصر، ففي حين يعيش النصف الشمالي في حالة من التخمة والتبذير، تعاني مناطق عديدة من النصف الجنوبي من سوء التغذية، بل المجاعة، مما جعله ظاهرة تحتاج الى توضيح أسبابها.

وسط هذا الواقع، يتساءل المرء عن الحق في الغذاء الذي كرسته المواثيق الدولية.صحيح أن المجتمع الدولي قدم بعض المساعدات، لكنها لم تكن على النحو المرجو، بل ان المعول عنهم للمساعدة، هم ذاتهم الذين زادوا المشكلة تفاقما، بسبب بعض سياساتهم الداخلية ذات الأثر المدمر على الأمن الغذائي للبلدان الفقيرة.

ولتوضيح كافة الأفكار المشار اليها، قسمت هذه المداخلة الى أربع نقاط وهي:

1. التعريف باللأمن الغذائي وأسبابه.
2. الأساس القانوني للحق في الغذاء.
3. مثالب المساعدات الدولية.
4. أثر السياسات الوطنية للدول الكبرى على الأمن الغذائي للبلدان الفقيرة.

1.التعريف بالمشكلة الغذائية وأسبابها

لقد ورد في التقرير السنوي للبنك العالمي (2005م) أن أكثر من 1.2 مليار نسمة يعيشون بأقل من دولار يوميا للفرد الواحد، ويوجد 60 % منهم بجنوب آسيا وافريقيا جنوب الصحراء. [1] أما عدد الذين يعانون من سوء التغذية، فقد بلغ 852 مليون نسمة [2]،علما أن ثلثي أطفال الدول النامية يعانون من مشاكل صحية مرتبطة بسوء التغذية، مما جعل نسبة الفرق في وفيات الأطفال دون السادسة بين الدول النامية والمتقدمة، تتراوح بين 30 الى 50 مرة. [3]

وباختصار شديد، يكفي أن نعرف أنه في 2006 م، كانت 27 دولة افريقية بحاجة الى مساعدات غذائية عاجلة [4]، لكي نعي حجم المشكلة الغذائية في العالم.

ان السؤال الذي يطرح نفسه هو: كيف يحدث كل هذا، اذا كانت الدراسات تؤكد أن كوكب الأرض، وفي ظل التقنيات الموجودة حاليا – أي بغض النظر عن الفتوحات العلمية المستقبلية -، قادر على توفير الغذاء لـ 12 مليار نسمة. [5] أي ضعف عدد سكان العالم حاليا.

ان سبب الاختلال المشار اليه يرجع الى كون الغذاء موجود، لكن الذين هم في أمس الحاجة اليه لا يملكون لا الوسائل اللازمة لانتاجه ولا الأموال الكافية لشرائه، وهذا لأسباب عديدة منها:

أ – النزاعات: حيث تسببت هذه الأخيرة في افريقيا مثلا في خسائر في الانتاج الزراعي، قدرت بـ 52 مليار دولار بين 1970 و1997 م، أي ما يعادل 75 % من اجمالي المساعدات العمومية للتنمية التي قدمت لهذه القارة خلال الفترة المذكورة. (6)

ب – المديونية: حيث تفرض هذه الأخيرة ضغوطا على ميزانيات الدول الفقيرة أصلا، مما يؤثر حتى على واردات الغذاء، ففي القارة الافريقية تصطدم معظم برامج التنمية ومن ثمة الأمن الغذائي بالديون المقدرة بـ 300 مليار دولار. (7)

جـ- النمو السكاني السريع في ظل التخلف الاقتصادي: فبينما يتزايد عدد سكان افريقيا مثلا بـ3% سنويا، لا تزيد مساهمتها في التجارة العالمية عن 2%. (8)

د- العوامل المناخية: مثل انجراف التربة، التصحر، الجفاف، الفيضانات، التملح...، الى درجة أنه في بنغلاديش لوحدها بلغ عدد اللاجئين البيئيين 5.5 مليون نسمة، ونظرا لوضعيتهم المعاشية المزرية، فقد وصل الأمر الى حد اقتراح الأستاذ عتيق رحمان (وهو مؤسس مركز بنغلاديش للدراسات المعمقة) تعديل اتفاقية جنيف للاجئين السياسيين (1951 م) لكي تشمل اللاجئين البيئيين (9)، حتى يتمكن هؤلاء من الحصول على مساعدات المجتمع الدولي والمحافظة السامية للاجئين.

تلكم هي اذا، أهم خلفيات اللأمن الغذائي، ولكن وبما أن العالم فيه ما يكفي من الغذاء لجميع البشر، ألا يمكن أن يكون للجائع حق في الحصول على قوته ؟ ألم يقل المولى عز وجل في الآية 8 من سورة الانسان " ويطعمون الطعام على حبه مسكينا ويتيما وأسيرا "، مما يعني أن الغذاء حق للجائع ولو كان عدوا.

2.لأساس القانوني للحق في الغذاء

تنص الفقرة الأولى من المادة 11 من ميثاق الحقوق الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية 1966 م على أن " تقرر الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية حق كل فرد في مستوى مناسب لنفسه وعائلته، بما في ذلك الغذاء المناسب (...)."

أما الفقرة الثانية من ذات المادة، فانها تقضي بأن " تقوم الدول الأطراف في الاتفاقية الحالية، اقرارا منها بالحق الأساسي لكل فرد في أن يكون متحررا من الجوع، منفردة أو من خلال التعاون الدولي باتخاذ الاجراءات، بما في ذلك البرامج المحددة والتي تعتبر ضرورية:

أ- من أجل تحسين وسائل الإنتاج وحفظ وتوزيع الأغذية وذلك عن طريق الانتفاع الكلي من المعرفة التقنية والعلمية وبنشر المعرفة بمبادئ التغذية وتنمية النظم الزراعية أو اصلاحها، بحيث يحقق ذلك أكبر قدر من الكفاءة في التنمية والانتفاع من الموارد الطبيعية.

ب – من أجل تأمين توزيع عادل للمؤن الغذائية في العالم تبعا للحاجة، مع الأخذ بعين الاعتبار مشاكل الأقطار المستوردة للأغذية والمصدرة لها. "

وحتى أثناء النزاعات المسلحة، تؤكد المادة 54 من البروتوكول الاضافي الأول 1977 م على:

" 1- يحظر تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب الحرب.

2- حظر مهاجمة أو تدمير أو نقل أو تعطيل الأعيان والمواد التي لاغنى عنها لبقاء السكان المدنيين ومثالها المواد الغذائية والمناطق الزراعية التي تنتجها والمحاصيل والماشية ومرافق مياه الشرب وشبكاتها وأشغال الري (...)."

أما المؤتمر العالمي للغذاء (روما، 5- 16 نوفمبر 1974م) المنعقد تحت رعاية الأمم المتحدة، فقد نص بيانه الختامي حول الالغاء النهائي للجوع وسوء التغذية على أنه "لكل رجل، امرأة وطفل الحق غير القابل للتصرف بأن يحرر من الجوع وسوء التغذية. "كما أضاف بأنه" يجب على كافة الحكومات أن تضع سياسات غذائية وللتغذية المناسبة وادماجها في البرامج الشاملة للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية والزراعية " ؟ كما " يجب على كافة الدول المتقدمة وجميع الدول الأخرى التي يمكنها ذلك، التعاون مع الدول النامية في اطار جهودها الهادفة الى زيادة الموارد " الخاصة بتوفير الغذاء، وبأنه " يجب على جميع الأمم المساهمة في وضع نظام فعال للأمن الغذائي العالمي (...)." (10)

كما جاء في الحصيلة النهائية للمؤتمر العالمي لحقوق الانسان (فيينا، 14- 24 جوان 1993 م) أن المؤتمر يطالب الدول بالامتناع عن " اتخاذ أي اجراء من جانب واحد (...) من شأنه أن (...) يعرقل الاعمال التام لحقوق الانسان (...) ولاسيما حقوق كل شخص في مستوى معيشي ملائم لصحته ورفاهيته " وبعدم اتخاذ " الغذاء كأداة للضغط السياسي. " (11)

وانطلاقا من هذا الحق الأكيد لكل فرد في الغذاء، ظهرت اجتهادات قانونية في منتهى الأهمية.

لقد دعا الفقيه محمد بجاوي الى جعل الموارد الغذائية تراثا مشتركا للانسانية جمعاء.(12) كما دافع المؤتمر العالمي الأول حول السيادة الغذائية(مالي، 23-27 فيفري 2007 م) عن ضرورة الاعتراف بالسيادة الغذائية كحق قائم بذاته، له خصوصياته وتضمنه الأمم المتحدة.(13)

لقد بينت لنا المقتطفات المتعددة المشار اليها أن الغذاء حق لكل انسان، كما أوضحت في الوقت ذاته أن هذا الحق يقع على عاتق الدول المعنية أولا

وقبل كل شيء، ثم ونظرا لعدم كفاية الجهود المنفردة في معظم الأحوال، يصير المجتمع الدولي بأكمله مسؤولا أيضا عن حل معضلة اللأمن الغذائي.

وإذا بدأنا بمسؤولية الدولة المعنية، سوف نجد أن هذا الواجب يتمثل في الترجمة العملية للحق في الغذاء والذي يدخل ضمن حقوق الجيل الثاني، التي يقول بشأنها غالبية فقهاء القانون الدولي لحقوق الإنسان أنها " (...)على النقيض من(حقوق) الجيل الأول (...) تفترض ليس الامتناع وإنما التدخل من قبل السلطة العمومية والذي يتطلب ليس ضمانها فحسب، ولكن أيضا ضمان تنفيذها الفعلي عن طريق خلق أنظمة قانونية ومؤسسات تعطيها مدلولها المجسد. " (14) ولذلك يطلق على حقوق هذا الجيل بأكملها حقوق الدين، أي أنها دين على عاتق الحكومات.

أما على الصعيد الدولي، فقد استغلت الدول النامية ذلك الالتزام المفروض على المجتمع الدولي، للسعي إلى جعله عمليا، فنقلت مطالبها بهذا الصدد إلى المحافل الدولية.

لقد ألحت الدورتان الاستثنائيتان السادسة والسابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة

(1974 و1975م) على ضرورة مساعدة الدول النامية في تحقيق أمنها الغذائي وذلك عبر أخذ سياسات الإنتاج، الاحتياط، تصدير واستيراد المواد الغذائية بعين الاعتبار لعجز البلدان الفقيرة على سداد الأثمان المرتفعة للغذاء، تقديم ضمانات لها للحصول على حاجياتها الغذائية، دون تعريض عائداتها من العملة الصعبة لنقص حاد، اتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة الغذاء وتطوير إمكانات التخزين، كما ناشدت مجموعة الـ19 خلال الحوار شمال / جنوب (1975 - 1977 م) الدول المتقدمة بتنفيذ قرارات المؤتمر العالمي للغذاء بروما، وكذا التعاون التقني والعلمي مع الدول النامية لزيادة الانتاج، خاصة في الدول الفقيرة والمعرضة للفيضانات والجفاف والمجاعات. (15)

ولقد عرضت الجزائر خلال قمة كانكون Cancun (الماكسيك، 22 أكتوبر 1981 م)

" المخطط العالمي ضد الفقر "، وقد ارتكز في جانب كبير منه على تكوين احتياطي عالمي من الحبوب لمواجهة الأزمات والمساهمة في استقرار الأسعار. (16) لكنه لم يكتب له النجاح.

ولكن هل نفذت الدول القادرة على المساعدة الالتزام الواقع عليها ؟

3.مثالب المساعدات الدولية

ان 2 % من الانتاج العالمي للقمح يكفي للقضاء على سوء التغذية، بل ان ما تستهلكه ماشية العالم المتقدم يكفي لتغذية ملياري نسمة بالجنوب. (17) كما أن تخفيض الانفاق العالمي على الأسلحة بين 1995 و2000 م كفيل بتوفير 460 مليار دولار(18)، مما يمكنه بعث تنمية حقيقية.

ولقد أعلن الرئيس الأمريكي الأسبق كلنتن خلال مؤتمر دافوس (2005 م) أنه لأول مرة في التاريخ، هناك امكانات تقنية، مالية وبشرية " لاقتلاع الفقر من جذوره " ودون أن يكون ذلك " غاليا "، لأن التكلفة ستكون فقط 50 مليار دولار، أي أقل من 80 مليار دولار التي طالب بها الرئيس جورج بوش خلال ذات السنة للانفاق على حرب العراق لعام واحد.(19)

لكن، ورغم أهمية الاقتراحات السابقة الذكر، فان الدول المتقدمة لم تعرها اهتماما، بل ولم تلتزم ولاحتى بنسبة المساعدات العمومية للتنمية التي حددتها الأمم المتحدة بـ0.7 % من الناتج الداخلي الخام، ذلك لأنها وجدت في الغذاء وسيلة لتحقيق أهداف استراتيجية أهم بالنسبة اليها، تحت غطاء المحافظة على السلم والمساعدة الغذائية.

ففي الثمانينيات، قال وزير الزراعة الأمريكي جون بلوك: " ان الغذاء أكبر سلاح نملكه لتحقيق السلم في العالم. وسيظل الأمر كذلك، مابقي الآخرون يعتمدون في غذائهم على الولايات المتحدة، لأن تلك التبعية تمنعهم من أن يكونوا مصدر قلق بالنسبةالينا. "(20) ومن هنا، بدأت الاستعمالات المتعددة لسلاح الغذاء، تارة على نمط العصا وطورا على نمط الجزرة.

ففي الخمسينيات، عندما بدأت بوادر المجاعة تلوح في الصين، كان الموقف الأمريكي منها على النمط الذي رسمه دين أشيزون بقوله: " اذا انتشرت المجاعة في القارة الصينية، فإنه يتعين علينا أن نقدم بعض المساعدات الغذائية والتي ينبغي ألا تكون كثيرة وبالشكل الذي يسمح بالتخفيف من تلك المجاعة، ولكن، بالقدر الذي يمكن الولايات المتحدة من تسجيل نقطة في الحرب البسيكولوجية."(21)

كما وجدت الولايات المتحدة في القمح أحسن وسيلة لعقاب الاتحاد السوفياتي على اجتياحه لأفغانستان (1979 م).

لقد شرح الرئيس كارتر في مذكراته سبب ذلك الخيار بقوله: " كان الاجراء الأول الذي واجهته الحظر على الحبوب المخصصة للاتحاد السوفياتي (...) كان لدينا الامكانية والرغبة في تطبيق عقوبات اقتصادية أخرى، لكن الحظر على الحبوب، بلا شك، هو الذي كان يستطيع ضرب الاقتصاد السوفياتي بقساوة أكبر." (22)

ان هذا الاستغلال للغذاء كوسيلة لتحقيق مصالح المانح هو الذي جعل المساعدات الغذائية لا تخضع لمدى حاجة المحتاج، بل لأهداف المانح.

ويمكننا عدا المثالين المذكورين، أن نضيف مثالا ثالثا وهو الأكثر تكرارا.

منذ أكثر من عشرين سنة، تتلقى اثيوبيا سنويا حوالي 700000 طن من المساعدة الخارجية، في حين أنها لا تعاني من مجاعة حقيقية سوى في بعض المناطق، أما الجهات المتبقيتة، فانها تحقق فوائضا، مما يجعل الدولة قادرة على توفير حاجيات كافة الأنحاء من الغذاء , لكن ما حصل هو أن

المساعدة الخارجية المجانية والتي تمثل 10% من حجم الانتاج المحلي و30 % مما يتاجر به، تسببت في انخفاض الأسعار وبالشكل الذي يجعل تكاليف المنتجين المحليين (الكيماويات، المياه....)، مقارنة بالسعر، لا تشجع على زيادة الانتاج؛ لكل ذلك ليس غريبا أن يندد مؤتمر الأمم المتحدة حول تمويل التنمية بمونتيراي Monterrey(الماكسيك، 2005 م) وقبله اجتماع مجلس وزراء الزراعة الأوروبيين(19 ديسمبر 2001 م) بالمساعدة العينية. (23)

وقد يتساءل بعض الناس عما يجب فعله، طالما أن المساعدات العينية أصبحت محل تنديد؟ في الواقع، قد تكون المساعدات العينية العاجلة هي الحل الأول في بعض الأحيان، فالجوعى لا يمكنهم انتظار المخططات. لكن ذلك المسكن، لا يجب أن يحل محل الحلول الجذرية ذات المدى الطويل.

لقد أثبت مشروع مارشال أنه بالإمكان إعادة تعمير حتى البلدان التي دمرتها الحروب وبعث تنميتها من جديد، كما أثبتت المساعدات الهيكلية المكثفة التي بثتها السوق الأوروبية المشتركة (الاتحاد الأوروبي حاليا) الى بلدانها الأكثر تخلفا كإسبانيا والبرتغال إمكانية بعث تنمية حقيقية.

ولقد أعطى مؤخرا المدير العام لمنظمة الفاو جاك ديوف نموذجا لما يمكن أن تكون عليه المساعدة الحقيقية لتحقيق الأمن الغذائي للفقراء وذلك في مجال المياه.

ان افريقيا لا تستعمل من احتياطيها المائي سوى 4 %، مما يسمح باستغلال فقط 7 % من الأراضي المتاحة، بل 1.6 % فقط في افريقيا جنوب الصحراء، في حين أن آسيا تستعمل 17 % من ذلك الاحتياطي، أي ما يكفي لسقي 40 % من الأراضي الصالحة للزراعة، علما أن عائد الأراضي المسقية يقدر بثلاثة أضعاف عائد تلك التي تعتمد على الأمطار. (24) ان المساعدة المالية والتقنية في هذا المجال، ستكون عظيمة الفائدة.

ولكن، هل يعود اللأمن الغذائي للدول الفقيرة، فقط الى ظروفها الداخلية الصعبة وعدم الحصول على المساعدة الخارجية ذات الآثار الايجابية على المدى الطويل ؟

4 أثر السياسات الوطنية للدول الكبرى على الأمن الغذائي للبلدان الفقيرة إلى جانب كل ما سبق ذكره، هناك عوامل أخرى قد تكون أكثر تأثيرا على الأمن الغذائي للبلدان النامية عموما. إنها تتمثل في المساعدات الضخمة المقدمة من الدول المتقدمة إلى مزارعيها، حواجزها الحمائية وكذا سعيها الى امتلاك الطاقة البيولوجية.

إن المزارعين الأوروبيين والأمريكيين لا يتجاوزون بعض العشرات من الملايين، ومع ذلك، فانهم يحصلون على مساعدات تقدر بـ 365 مليار دولار سنويا، أي مليار دولار يوميا، أي ستة أضعاف المساعدات العمومية للتنمية التي تمنح لمليار نسمة في الدول الفقيرة، تعمل أغلبيتهم الساحقة في المجال الزراعي. (25)

وكأن ذلك لم يكف، قامت الولايات المتحدة بزيادة مساعداتها الزراعية بنسبة 70 % للفترة الممتدة بين 2002 و2006 م، بحيث استفاد مزارعو القطن من 4 ملايير دولار سنويا، متسببين في إفلاس مزارعي القطن، بل وكادوا أن يفلسوا دولا بأكملها كبنين التي تمثل صادرات القطن 75% من عائداتها.(26)

لكل ذلك، ليس غريبا، أن يقول وزير الزراعة البرازيلي ماركوس دي موراليس Marcos de Moraes: " اذا ألغينا المساعدات الزراعية، فقط لمدة 24 يوما، سنلغي الجوع من العالم." (27) بل ان مسؤولين غربيين أيضا يعترفون بكارثة المساعدات، حيث اقترح وزير البيئة والتهيئة العمرانية الفرنسي الأسبق ايف كوشي Yves Cochet ضرورة " تخفيض، ثم الغاء الفوائض الزراعية الأوروبية المصدرة بسعر الاغراق والمستعملة ضد الاكتفاء الذاتي الغذائي للدول الفقيرة. "(28)

والى جانب المساعدات، يحمي الاتحاد الأوروبي زراعته باجراءات حمائية شديدة، في حين أن الميزة المقارنة الوحيدة التي تحظى بها البلدان الفقيرة هي تحديدا في المجال الزراعي.

لقد بين تقرير البنك العالمي (2005م) أن الاتحاد الأوروبي خفض الضرائب على وارداته الصناعية(4%)، أما الزراعية، فانها لاتزال مرتفعة (19 %)، لذلك خلص التقرير المشار اليه الى أن " الفقر زراعي. " (29)

وحسب تقرير آخر للبنك العالمي، فانه خلال العشر سنوات التي تلت دورة الأورغواي (1995 م)، كان بامكان الدول الفقيرة أن تجني من صادراتها الزراعية بصورة خاصة وكذا النسيجية، عائدات اضافية تقدر بـ 1500 مليار دولار. (30)

ومن ناحية أخرى، فقد قررت الولايات المتحدة وكذا الاتحاد الأوروبي تخفيض تبعيتهما الى الخارج بالنسبة الى الطاقة، وذلك عن طريق استعمال البيومحروقات أي تلك الزيوت المستمدة من النباتات والأشجار مثل قصب السكر ونخيل الزيت، فبالنسبة الى الأولى، سيتم اضافة 10% من الميتانول الى البنزين، أما الثاني، فانه يبتغي تعويض 5.75% من استهلاكه للبنزين بالبيومحروقات بحلول 2010م، بل 20 % في 2020 م ؛ وبما أن أراضيهما مستغلة بصورة جيدة، فان المعول عليه هو المساحات الشاسعة بالعالم الثالث، وهو ما شرع فيه بالفعل، حيث بدأت ماليزيا وأندونيسيا بغرس نخيل الزيوت لتزويد الاتحاد الأوروبي بالبيوديزل بنسبة 20 %، أما في البرازيل، فقد أصبحت المساحة المخصصة للبيومحروقات معادلة لمساحة المملكة المتحدة وبلجيكا وهولندا ولكسمبورج مجتمعة.(31)

ان ما ذكر يعني أن الزراعة ستصير موزعة بين الغذاء والطاقة، في الوقت الذي يتوقع فيه أن تزداد الحاجة الى الغذاء بثلاث مرات خلال الـ25 سنة المقبلة (32)، فما الذي سيحدث؟

لقد بدأت البوادر تظهر من الآن، ان الماكسيك تستورد 30 % من الذرة من الولايات المتحدة، وبما أن هذه الأخيرة تستعمل الذرة في استخراج الميتانول، فقد ارتفع سعرها بصورة مذهلة، فكانت النتيجة ارتفاع سعر التورتيلا وهي الطبق الشعبي الأساسي، مما تسبب في مظاهرات عارمة ؛ أما التوقعات المستقبلية، فانها أكثر تشاؤما، فحسب المعهد الدولي للبحوث حول السياسات الغذائية بواشنطن (IFPRI)، سترتفع أسعار المواد الأساسية بـ 20 الى33% في2010 م وبـ 26 الى135% في 2020 م، علما أنه كلما زاد سعر الغذاء بـ 1%، يفقد 16مليون نسمة أمنهم الغذائي.(33)

خلاصة القول، أن الغذاء حق كرسته مواثيق عديدة، الا أن أسبابا متعددة حالت دون تجسيده عمليا. ولو أن شح الغذاء هو السبب، لكان اللأمن الغذائي قابلا للتفهم. أما أن يجوع الناس في ظل الإنتاج الفائض، فذلك مالا يمكن تقبله، بل ماقد يجعل من الجوع قنبلة موقوتة رديئة الصنع.

الخاتمة

في ختام هذه المداخلة، قد يكون من المفيد الاشارة الى الملاحظات التالية:

أ- ان مشكلة اللأمن الغذائي مرفوضة أخلاقيا في عالم غزا الفضاء وأنتج القنابل النووية؛ قصور قانوني، لأنه من غير المنطقي أن يجتمع مجلس الأمن من أجل حادثة حدود، ولا يجتمع من أجل خمسين مليون ضحية من الجوعى سنويا، كما استلفت الأستاذ محمد بجاوي منذ عدة سنوات؛ وانتحار سياسي، لأن البؤس لا يحتمل الى الأبد، بل ان البعد الاقتصادي للارهاب لم يعد خاف على أحد، في عالم، صار فيه للأمن بعد اقتصادي أيضا.

ب- ان تحقيق الأمن الغذائي، التزام يقع على عاتق الدولة قبل سواها، فهي مطالبة بتشجيع الزراعة وتوجيهها عند اللزوم نحو الأولويات الأكثر الحاحا. ولقد استطاعت كوبا الخاضعة لأطول حظر اقتصادي أن توفر 80 % من غذائها بفضل سياسات حكومية محكمة.

ج- في حالة وجود ظروف خاصة لبعض البلدان، يصير التعاون الدولي حتميا، لكنه حتى يكون مثمرا، لابد من التمييز بين المساعدات الغذائية العاجلة والتي لاتزيد عن كونها مسكنا للألم وبين العلاج الذي يقتلع جذور الداء، وسوف يكون ذلك في مصلحة جميع الدول، لأن تحويل مائتي مليون جائع الى مستهلكين وفاعلين نشيطين سيفيد الاقتصاد العالمي ككل.

د- والى جانب مسؤوليات الدول والمجتمع الدولي، للمجتمعات أيضا دور هام في التخلص من التبعية للخارج بقدر المستطاع وذلك بفضل ما أسماه العلامة مالك بن نبي " الإرادة الحضارية".

"La volonté civilisationnelle" والتي تتولد في الأذهان، وتقود شيئا فشيئا إلى "القدرة الحضارية"، فلو فكرنا في غذائنا ليس من منظور العرض والطلب، وانما من منظور حضاري، ستدفعنا "الارادة الحضارية" إلى استحضار

قيم حضارتنا الاسلامية القائمة على الأولويات والتقشف والحمية ونبذ التبذير، اعتبار العمل عبادة، تفضيل ما تصنعه أيدينا...الخ

الهوامش

(1) ***Le Monde (Dossiers et Documents*), septembre 2005, p.1.**

(2) Jacques DIOUF, «Le développement agricole, un atout pour l'Afrique », *in le Monde diplomatique*, décembre 2004 , p.17.

(3) شمامة **خير الدين**، *العلاقات الاستراتيجية بين قوى المستقبل. دراسة لآفاق القرن الحادي والعشرين. من حدود القانون الدولي العام الى مجاهل النظام العالمي الجديد*، رسالة دكتوراه دولة، جامعة قسنطينة، 2006، ص 152.

(4) *L'Année stratégique 2007*, (sous la direction de Pascal BONIFACE) ,Dalloz/ Iris , Paris , 2006 , p.360.

(5) *Queed 2006* , Robert Laffont , Paris , 2005 , p.1594.

(6) Jacque DIOUF , op.cit , p.17.

(7) شمامة **خير الدين**، المرجع السابق، ص 89.

(8) Philippe HUGON , « L'Afrique entre boom pétrolier et trappes à pauvreté et à conflits » , *in L'Année stratégique 2007* , op.cit , pp.358-359.

(9) Donatien GARNIER , « Au Bangladesh, les premiers refigiés climatiques » , *in Le Monde diplomatique* , avril 2007 , p.17.

(10) Cités par Mohamed BEDJAOUI , « Les ressources alimentaires en tant que " patrimoine commun de l'humanité " », *in Revue Algérienne des Relations internationales* ,OPU , Alger , 1 er trimestre 1986 , pp.16-17.

(11) مجلة حقوق الانسان (خاص بفيينا، من 4 الى 24 جوان 1993)، المرصد الوطني لحقوق الانسان، الجزائر، رقم 4، سبتمبر 1993، ص 108.

(12) Pour plus de détails, voir Mohamed BEDJAOUI , op.cit , pp.29-30.

(13) « Souveraineté alimentaire: un nouveau droit à imposer », *in Campagnes solidaires*, n° 214, janvier 2007, p.29.

(14) Louis FAVOREU et autres, *Droit des libertés fondamentales*, Dalloz , Paris , 4 eme édition , 2007 , p.48.

(15) شمامة **خير الدين**، المرجع السابق، ص131.

(16) Pour plus de détails, voir, Mohamed BEDJAOUI , op.cit , p.15.

(17) شمامة **خير الدين**، المرجع السابق، ص 154.

(18) Noam CHOMSKY , *Profit Over People , Neoliberalism and Global Order* , Seven Stories Press , New York , 1999 , p.91.

(19) Eric LE BOUCHER, « Libéraliser l'agriculture du Nord » , *in Le Monde (Dossiers et Documents)* , op.cit , p.8.

(20) ذكرته شمامة **خير الدين**، المرجع السابق، ص 116.

(21) الشيء نفسه، ص 222.

(22) ذكرته ماري – هيلين **لانبيه**، *الصراع الاقتصادي في العلاقات الدولية*، ترجمة حسين **حيدر**، منشورات عويدات، بيروت، 1996، ص 57– 58.

(23) Hervé KEMPF, « Les effets pervers de l'aide alimentaire », *in Le Monde (Dossiers et Documents)* , op.cit , p.4.

(24) Jacques DIOUF , op.cit , p.17.

(25) Emmanuel LECHYPRE , « Ouvrir l'Europe aux produits agricoles du Sud » , *in L'Expansion* , du 20 décembre 2001 au 23 janvier 2002 , p.96.

(26) شمامة **خير الدين**، المرجع السابق، ص 112.

(27) Cité par Hervé KEMPF, op.cit, p.4.

(28) Yves COCHET, *Pétrole apocalypse*, Casbah Editions, Alger , 2007 , p.224.

(29) Eric LE BOUCHER , op.cit , p.8.

(30) Emmanuel LECHYPRE , op.cit , p.96.

(31) Eric HOLTZ –GIMENEZ , « Une énergie verte », *in Le Monde diplomatique* , juin 2007 , p.26.

(32) Edgar PISANI, « Pour mettre fin à la faim », *in Le Monde diplomatique*, décembre 2004, p.17.

(33) Eric HOLTZ-GIMENEZ , op.cit , p.27.